الفصل الثانى عشر

الخلاصة والنتائج والتوصيات

١- يرجع الاهتمام الحديث بموضوع اقتصاديات التعليم إلى الثلاثين سنة الأخيرة. فقد أخذ الاقتصاديون يربطون بين الانفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادى فى المجتمع.

٢- أن العناصر الأساسية التى يتكون منها أى نظام تعليمى هى: الأهداف، الانتاج، المنافع، العملية الداخلية، والمدخلات. وأنه يجب تحديد هذه العناصر بدقة حتى يمكن التعرف على تكاليف العملية التعليمية. كذلك فإنه يتم استخدام معيار التكلفة والعائد للتعرف على الانتاجية الخارجية لنظام التعليم. فإذا جاءت العوائد المحققة للأفراد والمجتمع أعلى بكثير من نفقات التعليم، فإن نظام التعليم يمكن النظر إليه على أنه استثمار مربح. وقد بينت الدراسات أن العائد الاقتصادى على الاستثمار فى التعليم الأساسى هو أعلى من العائد على الاستثمار فى التعليم الثانوى، وأعلى بكثير من العائد على الاستثمار فى التعليم العالى. كذلك فإن العائد الفردى من التعليم العالى كان أعلى من العائد الذى يحصل عليه المجتمع.

٣- بلغ عدد الطلاب المسجلين فى كل مراحل التعليم فى العالم ٧٠٤,١ مليون طالب فى عام ١٩٨٧. ويوجد ٧٥,٥٪ من هؤلاء الطلاب فى البلدان النامية، ويبلغ نصيب الدول المتقدمة ٢٤,٥٪ فقط. وقد ازداد نصيب البلاد النامية بمرور الوقت بينما تراجع نصيب البلدان المتقدمة. ويرجع ازدياد نصيب البلدان النامية إلى ازدياد معدل النمو السكانى هذا فضلا عن ضآلة عدد المتعلمين وانتشار الأمية نتيجة لإهمال التعليم لفترات طويلة فى البلدان النامية وخاصة فى قارة أفريقيا. وكذلك زيادة الاهتمام بالتعليم من جانب الحكومات وخاصة فى البلدان العربية خلال السبعينيات والثمانينيات بعد ازدياد ثروة العالم العربى فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول فى السبعينيات. أما عن توزيع الطلاب المسجلين على مراحل التعليم المختلفة. فبالنسبة للعالم ككل نجد أن أقل من ثلثى عدد الطلاب مقيدين فى مرحلة

التعليم الأساسى، وحوالى ٣٠٪ بالمرحلة المتوسطة، وأكثر قليلا من ٦٪ فى مرحلة التعليم الجامعى. ويلاحظ أنه بالنسبة للدول النامية – وخاصة الدول الفقيرة منها – تزداد نسبة الطلاب المسجلين فى مرحلة التعليم الاساسى، بينما تقل نسبة الطلاب المسجلين فى المرحلتين الاخيرتين وخاصة مرحلة التعليم العالى. وهذا شىء طبيعى بسبب الفقر وانتشار الامية، هذا فضلا عن إنخفاض الطلب كثيرا على التعليم العالى وخاصة فى الدول النامية التى يدفع فيها الطالب تكاليف تعليمه فى الجامعة كما هو الحال فى الكثير من الدول النامية. كذلك فإن الدول النامية قليلة الموارد تجد صعوبة فى توفير الأموال اللازمة لإقامة عدد كاف من مؤسسات التعليم العالى.

٤- أما بالنسبة لمصر فإن أعداد الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة قد أخذ فى الزيادة طول الوقت حتى بلغ ١١,٦ مليون طالب عام ١٩٩٠/٨٩ موزعين بين مراحل التعليم الأساسى والمتوسط والعالى. وبلغ عدد تلاميذ الابتدائى ٧ مليون تلميذ فى عام ١٩٨٩/٨٨، وعدد تلاميذ الاعدادى ٢,٤ مليون تلميذ فى العام المذكور.

ويلاحظ أن الطلاب المسجلين في مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) كنسبة من مجموعة العمر (٦- ١٥ سنة) قد بلغ ٩٦٪ عام ١٩٨٦ بالنسبة للذكور و٧٧٪ فقط بالنسبة للاناث فى العام المذكور. وهذه النسبة تعتبر منخفضة بالمقارنة بمجموعة الدول النامية حيث بلغت نسبة الاستيعاب ١٠٠٪ للذكور و٩٠,٩٪ للاناث فى عام ١٩٨٦. ومن ثم فإن عدم الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن المدرسة من شأنه أن يزيد مشكلة الأمية فى مصر تعقيدا. وما يصاحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأخطرها مشكلة الزيادة السرعة فى عدد السكان بين الأفراد الأميين، ومشكلة الادمان والمخدرات.

٥- أما بالنسبة لأعداد الطلاب المسجلين فى مرحلة التعليم الثانوى فى مصر فقد وصل عددهم إلى ١,٥ مليون طالب فى عام ٨٩/ ١٩٩٠. ويوزع طلاب التعليم الثانوى بين الثانوى العام والثانوى الفنى (زراعى، صناعى، وتجارى). وبعد أن

كان عدد طلاب الثانوى العام يفوق عدد طلاب الثانوى الفنى، فإنه ابتداء من أواخر السبعنيات، أخذ عدد طلاب الثانوى الفنى فى الزيادة بمعدل أسرع وخاصة ابتداء من عام ٨٦/ ١٩٨٧. وقد أصبح طلاب الثانوى الفنى يمثلون ٦٢,٥٪ وطلاب الثانوى العام ٣٧,٥٪ بحلول عام ٨٩/ ١٩٩٠. ويرجع التغيير الكبير لصالح التعليم الثانوى الفنى لسياسة وزير التعليم الحالى وحرصه الشديد على رسم سياسة تعليم تؤدى إلى التوسع فى عدد الخريجين الحاصلين على تعليم فنى يتمشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل بصورة كبيرة من أعداد طلاب الثانوى العام الذين يذهبون إلى الجامعة، مما يخفف الضغط على الجامعات.

٦- أما عن عدد طلاب الجامعات فقد أخذت الأعداد فى الزيادة سنويا حتى وصل عددهم إلى ٥٦٨ ألف طالب فى عام ٨٣/ ١٩٨٤ ثم بدأ عدد الطلاب فى الانخفاض حتى وصل إلى ٤٦٩ ألف طالب عام ٨٩/ ١٩٩٠. ويرجع هذا الانخفاض فى السنوات الأخيرة إلى مجموعة من العوامل لعل من أهمها: انتشار البطالة بين خريجى الجامعات، ارتفاع تكاليف التعليم الفعلية بالجامعات رغم مجانية التعليم، وانخفاض عدد طلاب الثانوى العام.

٧- أما عن توزيع الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة فى مصر خلال فترة العشرين سنة الممتدة من ٧٠/ ٧١ - ٨٩/ ١٩٩٠. ففى عام ٧٠/ ٧١ كانت نسبة الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم الأساسى تمثل ٨٦,٤٪ والثانوى ١٠,٧٪ والجامعى ٢,٩٪. وهذه النسب تعتبر قريبة من النسب التى كانت سائدة فى قارة أفريقيا فى العام المذكور، حيث كان التركيز الكبير على التعليم الأساسى بينما قل الاهتمام بالمرحلتين التاليتين. إلا أنه خلال السبعينيات ومعظم الثمانينيات زاد التركيز على التعليم المتوسط والجامعى وقل الاهتمام بالتعليم الأساسى ويظهر ذلك فى انخفاض نسبة التلاميذ المسجلين فى التعليم الاساسى، مع ارتفاع نسبة

الطلاب المسجلين فى التعليم الجامعى. فمثلا لو أخذنا سنة ٨١/ ٨٢ نجد أن تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى كانوا يمثلون ٧٨,٦٪ من الاجمالى، وطلاب الثانوى ١٤,٩٪، بينما طلاب الجامعات ٦,٥٪. وقد انعكس ذلك بالطبع على توزيع الاستثمارات بين مراحل التعليم المختلفة لغير صالح التعليم الاساسى. وقد كان خطأ جسيما فى السياسة التعليمية فى مصر فى السنوات السابقة. ولكن الأمور بدأت تتغير فى السنوات القليلة الماضية، وفى عام ٨٩/ ٩٠ أصبح نصيب تلاميذ التعليم الأساسى ٨٢,٨٪ وطلاب الثانوى ١٣,٢٪ وطلاب الجامعات ٤٪. وبالنسبة لظروف مصر الاقتصادية فإنه ينبغى أن يزداد الاهتمام بصورة أكبر بمرحلة التعليم الاساسى، إذ ينبغى أن يكون هناك مكان فى المدرسة لكل طفل يبلغ السادسة من العمر، وان يتم التخلص تدريجيا من نظام الثلاث فترات والعودة مجددا إلى نظام الفترة الواحدة فى جميع المدارس الحكومية. وذلك للقضاء على الامية بين الصغار مع ضمان تعليم جيد للحاصلين على شهادة اتمام مرحلة التعليم الاساسى.

٨- أما عن الانفاق العام على التعليم، فإن نصيب الدول المتقدمة قد زاد من ١٤٤,٢ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٨١٨,٢ بليون دولار عام ١٩٨٧، أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية فقد زاد الانفاق العام على التعليم من ١٤ بليون دولار إلى ١١٠,٠ بليون دولار خلال الفترة المذكورة. الا أن نصيب الدول المتقدمة من جملة الانفاق العام العالمى على التعليم قد انخفض من ٩١,٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨٨,١٪ عام ١٩٨٧ (بينما يوجد ٢٤,٥٪ من إجمالى عدد طلاب العالم فى هذه الدول)، ارتفع نصيب البلدان النامية من ٨,٨٪ إلى ١١,٨٪ خلال الفترة المذكورة (فى حين أن عدد طلاب هذه الدول يمثل ٧٥,٥٪ من عدد طلاب العالم). كذلك ارتفع نصيب البلاد العربية من ١,١٪ إلى ٢,٩٪ خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من حدوث تحسن واضح فى الانفاق على التعليم فى البلاد النامية حتى مع استبعاد اثار التضخم، فإن الفجوة مازالت واسعة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. فبينما

ارتفع نصيب المواطن من الانفاق على التعليم فى البلدان المتقدمة من ١٤٠ دولار عام ١٩٧٠ إلى ٧٠٤ دولار فى عام ١٩٨٧، فإن نصيب الفرد فى البلدان النامية قد ارتفع من ٥ دولار إلى ٢٩ دولار خلال الفترة المذكورة.

٩- أما عن الانفاق العام على التعليم فى مصر، فقد زادت جملة إعتمادات الباب الأولى والثانى المخصصة لمرحلة التعليم الأساسى إلى ١٠١٣,٦ مليون جنيه فى عام ٨٨/ ٨٩، وبلغ نصيب التعليم الأساسى ٧٧,٢٪ فى العام المذكور. ورغم الزيادة فى الاعتمادات فإنها غير كافية بدليل الزيادة الكبيرة فى الكثافة داخل الصفوف، وكذلك انتشار ظاهرة الثلاث فترات فى الكثير من المدارس الحكومية. أما عن الاستثمارات [إعتمادات الباب الثالث من الموازنة] الموجهة إلى التعليم الأساسى بغرض انشاء مدارس جديدة والتوسع فى المدارس القائمة فإنها معرضة للتذبذب من سنة إلى أخرى، وقد بلغت ٧٧,٢ مليون جنيه فى عام ٨٩/ ٩٠ ثم انخفضت إلى ٧١ مليون جنيه فى عام ٩٠/ ٩١. وتعتبر الاستثمارات المخصصة لمرحلة التعليم الأساسى غير كافية والدليل على ذلك الاجراء الذى اتخذه وزير التعليم لحل المشكلة جزئيا عن طريق تقليل عدد سنوات مرحلة التعليم الأساسى إلى ٨ سنوات بدلا من ٩ سنوات، وذلك لتوفير عدد أكبر من الفصول لاستيعاب مزيد من الأطفال فى سن السادسة وهى أخطر المراحل العمرية. ونحن نرى أنه ينبغى زيادة الاستثمار بصورة كبيرة وذلك لتحقيق الاتى: أ) تقليل الكثافة فى الفصول إلى ٤٥ طفل. ب) التخلص تدريجيا من نظام الفترات المتعددة فى المدرسة الواحدة والعودة مجددا إلى نظام اليوم الدراسى الكامل الذى كان سائدا من قبل. جـ) الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن السادسة للقضاء على الأمية بين الصغار. د) الارتقاء بمستوى التعليم الأساسى حتى يمكننا الحصول على خريجين وقد أجادوا ما تعلموه. فالتعليم الأساسى هو أساس العملية التعليمية.

١٠- أما عن التعليم الثانوى، فقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول والثانى ٩٦,٢ مليون جنيه فى عام ٨٨/ ٨٩، وجملة اعتمادات الباب الثالث (الاستثمارات) ٩ مليون جنيه فى عام ٩٠/ ٩١. صحيح أنه يجب ضغط الاعتمادات الموجهة إلى التعليم الثانوى العام والتوسع فى الاعتمادات الموجهة إلى التعليم الثانوى الفنى، إلا أنه مع ذلك فإن التعليم الثانوى العام يجب أن يأخذ حقه وذلك بهدف تقليل الكثافة فى الصفوف، والتخلص من نظام الفترتين الدراسيتين فى المدارس الثانوية الرسمية. وذلك للارتفاع بالمستوى العلمى لطلاب التعليم الثانوى الرسمى.

ومما يدل على تردى مستوى الحاصلين على الثانوية العامة من المدارس الحكومية أن معظم الطلاب المقبولين بما يسمى بكليات القمة هم من خريجى مدارس اللغات. وهذا يعنى أن التعليم الحكومى المجانى قد فشل فى تخريج طلاب جيدين. ومن ثم فإنه يجب الارتقاء بمستوى التعليم الثانوى العام مع الاستمرار فى سياسة تقليل عدد الطلاب.

١١- أما عن التعليم الثانوى الفنى فقد زادت اعتمادات الباب الأول والثانى زيادة كبيرة لتصل إلى ٢٠٣,٦ مليون جنيه عام ٨٨/ ٨٩. كذلك زادت الاستثمارات (الباب الثالث) بشكل أكبر لتصل إلى ٧٣,٣ مليون جنيه فى عام ٩٠/ ٩١. وأصبح نصيب التعليم الثانوى الفنى من جملة الاستثمارات ٧٤,٨٪ فى العام المذكور. ويعتبر هذا تطور بالغ الأهمية ويتمشى مع السياسة التعليمية لوزير التعليم والهادفة إلى اعادة التوازن إلى التعليم فى مصر لكى يتمشى مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكى يتمشى أيضا مع تجارب دول العالم المتقدمة والتى تعتبر التعليم المتوسط (وخاصة التعليم الفنى والتكنولوجى) هو أساس نظام التعليم فى هذه البلاد.

١٢- أما عن التعليم الجامعى، فقد زادت موازنة الجامعات بصورة ملموسة لتصل إلى ٩٤٤,١ مليون جنيه فى عام ٨٩/ ١٩٩٠، أو بنسبة ١٠١,٣٪ خلال الفترة ٨٤/ ٨٥ - ٨٩/ ١٩٩٠، بينما تقلص عدد طلاب الجامعات من ٥٦٥ ألف طالب إلى ٤٦٩ ألف طالب أى بنسبة ٢٠,٥٪ خلال الفترة المذكورة. ومن الجدير بالذكر أن الجامعات تستأثر بحوالى ٣٥٪ من موازنة التعليم فى مصر، بينما يحصل التعليم العام بمراحله المختلفة (الأساسى والثانوى) على ٦٥٪ وهذا يوضح بجلاء عدم العدالة فى توزيع الموارد المالية على مراحل التعليم المختلفة للاعتبارات الآتية:

أ) أن عدد طلاب التعليم العام قد بلغ حوالى ١١ مليون طالب فى عام ٨٩/ ٩٠ وهم يمثلون ٩٦٪ من إجمالى عدد الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة، بينما يحصلون على ٦٥٪ من موازنة التعليم. أما طلاب الجامعات فإنهم يمثلون ٤٪ فقط من اجمالى عدد الطلاب بينما يحصلون على نحو ٣٥٪ من إجمالى الأموال العامة المخصصة للتعليم. صحيح أن تكاليف طالب الجامعة أكبر نسبياً من تكاليف طالب التعليم العام ولكن لا يصح أن يصل الفرق إلى هذا الحد.

ب) أنه من الأفيد للمجتمع أن يزداد الاهتمام بالتعليم العام سواء فى مرحلة التعليم الأساسى أو فى مرحلة التعليم الثانوى وخاصة التعليم الفنى، حيث تزداد بصورة كبيرة المنافع التى تعود على المجتمع بينما تقل كثيرا فى مرحلة التعليم الجامعى.

جـ) أن التعليم الجامعى لكى يحقق الغرض منه وهو تخريج الخبراء والمتخصصين فى فروع العلم المختلفة، فإنه من الواجب أن يحصل طلاب الجامعات على تعليم جيد فى مرحلة التعليم العام، أو بمعنى آخر يجب أن يكون الأساس متينا.

د) أن الجامعات - رغم الانفاق الكبير عليها - تخرج طلابا لا يحتاج إليهم سوق العمل، بدليل الارتفاع الكبير فى نسبة البطالة بين هؤلاء الخريجين أو قيامهم

بأعمال لا تتناسب مع تخصصاتهم.

هـ) بالمقارنة بتوزيع الأموال العامة على مراحل التعليم المختلفة فى الدول المتقدمة فإننا نجد أن التعليم الجامعى فى المملكة المتحدة يحصل على ٢١,٤٪ وفى هولنده على ٢٦,٦٪ وفى النرويج على ١٤,٥٪، وفى فرنسا على ١٢,٣٪ وفى الولايات المتحدة على ٣٨,٢٪.

ونحن نرى أنه يجب أن يتم تدريجيا اعادة توزيع الموارد المخصصة للتعليم لكى يأخذ التعليم الأساسى حقه بالكامل، بينما يتم ترشيد الانفاق الخاص بالجامعات، وذلك بعدم التوسع فى اقامة جامعات أو كليات جديدة، ودمج الأقسام المتناظرة وتشجيع أعضاء هيئات التدريس على التقاعد المبكر والالتحاق بالصناعة وقطاع الأعمال، وكذلك تشجيع الجامعات على زيادة مواردها الذاتية عن طريق التوسع فى خدمة المجتمع مقابل أجر تحصل عليه كما هو الحال فى الدول الصناعية المتقدمة.

١٣- أما عن العوامل المحددة للموارد المخصصة للتعليم فإنها تتوقف على العوامل الآتية:

أ) الطلب على التعليم والذى ازداد كثيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ب) تقنيات التعليم والتى تعتمد أساسا على اليد العاملة.

جـ) هيكل مرتبات المدرسين.

د) معدلات التسرب والاعادة.

هـ) معدلات استخدام الموارد التعليمية.

١٤- وتتوقف مدى رغبة الحكومات فى البلدان النامية فى توفير الموارد اللازمة للتعليم على مجموعتين من العوامل الداخلية المتضادة: المجموعة الأولى من العوامل التى لا تشجع على التوسع فى الانفاق على التعليم هى:

أ) زيادة البطالة بين المتعلمين.

ب) هجرة العقول المتعلمة إلى الخارج.

جـ) ازدياد المؤهلات المطلوبة للوظائف المختلفة.

أما عن مجموعة العوامل الداخلية الأخرى التى تشجع على زيادة الاستثمار الحكومى فى التعليم فهى:

١- زيادة الطلب على التعليم لأسباب اجتماعية بالإضافة إلى الزيادة فى عدد السكان.

٢- احتياجات القوى العاملة.

٣- مجموعات المصالح المرتبطة بالتعليم.

٤- ايديولوجية التعليم المجانى.

١٥- أما عن تمويل التعليم فإن الحكومات تلعب دورا أساسيا فى هذا الصدد وخاصة فى الدول النامية، وذلك على عكس الحال فى الدول الصناعية حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا فى تمويل تكاليف التعليم. وتوجد ثلاثة عوامل تبرر قيام الحكومات بدعم التعليم وهى:

أ) الوفوراتِ الخارجية والتى توجد طالما كانت المنافع الاجتماعية التى تأتى من التعليم تفوق المنافع الخاصة التى يحصل عليها الأفراد.

ب) تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

جـ) انتشار ظاهرة وفورات الحجم الكبير فى التعليم.

ويدور التساؤل حول نصيب التمويل الحكومى ونصيب التمويل الخاص. وأن بعض الدراسات تقترح أن يكون تمويل التعليم مشتملا على مجموعة من الوسائل تستخدم سويا كحزمة من أهمها ما يلى:

١- الاعلانات الحكومية.

٢- المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب.

٣- القروض المقدمة للطلبة.

أما عن الاعانات التى تقدمها حكومات الدول النامية للتعليم فإن أبناء الفقراء فى هذه الدول لا يستفيدون كثيرا من هذا النوع من

التعليم المدعوم أو المجانى. وأن أبناء الأثرياء هم أكثر الناس استفادة من التعليم العالى المجانى. يضاف إلى ذلك أن الفقراء من دافعى الضرائب غير المباشرة يساهمون فى تمويل تعليم أبناء الأثرياء. وفى مصر مثلا نجد أن خريجى مدارس اللغات وهم من أبناء الأغنياء ومتوسطى الدخل، هم الذين يتفوقون فى الثانوية العامة وهم الذين يدخلون كليات القمة، أما أبناء الطبقات الفقيرة من خريجى المدارس الحكومية فإن الغالبية العظمى منهم لا يذهبون إلى هذه الكليات. وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص ويضعف كثيرا من الأساس الذى يعتمد عليه المدافعون عن المجانية (السداح مداح) فى التعليم.

١٦- ولما كانت معظم الدول النامية تعانى من عجز كبير فى موازناتها وتعتمد كثيرا على التوسع فى اصدار أوراق البنكنوت مما يزيد من حدة التضخم، هذا فضلا عن أن قلة الأموال المتاحة للتعليم يؤدى فى النهاية إلى تدهور الخدمة التعليمية، فإن هناك حجة قوية لترشيد مبدأ مجانية التعليم وذلك عن طريق فرض "رسوم خدمات ونشاط ومعامل وكتب وكمبيوتر" على الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة. وبالنسبة لمصر فإن الرسوم التى نقترحها هى: ٤٥ جنيه لتلاميذ الابتدائى، ٦٥ جنيه لتلاميذ الاعدادى، ٨٥ جنيه لطلاب الثانوى و٩٠ جنيها لطلاب الكليات النظرية، ١٥٠ جنيها لطلاب الكليات العملية. بالإضافة إلى رسوم أخرى يقوم بدفعها طلاب الماجستير والدكتوراه. ويتم دفع رسوم النشاط والخدمات المذكورة على قسطين. وان هذه المبالغ تعتبر بسيطة اذا أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم السائد حاليا وأن يومية العامل البسيط لا تقل عن عشرة جنهات فى اليوم الواحد. ويقدر العائد المتوقع من الرسوم المذكورة ٥٠٠ مليون جنيه سنويا بالنسبة للتعليم العام، بينما تبلغ اعتمادات موازنة التعليم لهذا الغرض ١٥٠٠ مليون جنيه، أى أن الطالب فى التعليم العام سوف يقوم بدفع ثلث تكاليف تعليمه فقط. وسوف

تستخدم هذه الأموال فى بناء مدارس جديدة فى الأماكن المحرومة من الخدمة التعليمية، وتقليل الكثافة فى الفصول، والعودة إلى نظام اليوم الدراسى الكامل، وتحسين حال المدرس، مما يعود بالفائدة الكبرى على المجتمع.

١٧- أما عن تقديم قروض للطلبة فإننا نقترح إنشاء بنك للطلبة على غرار بنك العمال، بنك القرية.. الخ. وهذا النظام منتشر منذ مدة طويلة فى كثير من الدول النامية. ويقوم البنك بتقديم قروض للطلبة لتغطية تكاليف التعليم أو الاعاشة أو كليهما. وتضمن أسرة الطالب مبلغ القرض. ويقوم الطالب بالسداد بعد تخرجه واستلامه العمل وعلى أقساط تمتد إلى عشر سنوات وبدون فائدة أو بفائدة رمزية. ويُقترح أن يتم تغطية رأسمال البنك من ثلاثة مصادر: الحكومة، قطاع المال والأعمال، والاعانات الدولية. ونظام الاقراض المقترح سوف يساهم بالفعل فى تمكين أبناء الأسر الفقيرة فى الالتحاق بالكليات الجامعية بصفة عامة، وبالكليات عالية التكلفة بصفة خاصة وهى كليات القمة مثل الطب والصيدلة والهندسة. ويسمح هذا النظام بتقليل الاعتماد على مجانية التعليم الجامعى بشكلها الحالى، الذى أثبتت التجربة عدم استفادة أبناء الطبقات الفقيرة منه وخاصة بالنسبة لكليات القمة السابق ذكرها.

١٨- أما عن التعليم الفنى وكذلك التدريب المهنى فإنه يجب أن يتم تمويله جزئيا فقط بواسطة الحكومات، ولكن معظم التمويل يجب أن يأتى من كل الجهات المستفيدة من هذا النوع من التعليم أو التدريب، وهم رجال الصناعة والبنوك والمؤسسات التجارية والزراعية سواء التابع منها للقطاع العام أو القطاع الخاص. واشتراك رجال الأعمال فى التمويل يعطيهم الحق فى الاشتراك فى اعداد برامج الدراسة والتدريب، مما يجعل ما يحصل عليه الطلاب من تعليم وتدريب يتمشى مع احتياجات سوق العمل. ولتمويل التعليم الفنى والتدريب فإنه يجب تخصيص نسبة معينة من الأرباح تحول تلقائيا أو فرض ضريبة معتدلة على قوائم المرتبات يدفعها رجال الأعمال، مع منح رجال الأعمال مزايا ضريبية على المبالغ التى

يحولونها إلي التعليم الفنى والتدريب المهنى.

١٩- أما عن مساهمة المجتمع العينية فى دعم التعليم، فإن الكثير من الدول النامية تشجع عملية اشتراك المجتمع المحلى فى دعم العملية التعليمية عن طريق قيام أسرة ثرية بالتبرع بقطعة أرض وأسرة أخرى بتقديم مواد البناء، والأفراد غير القادرين ماليا يقومون بالتبرع بعملهم وجهودهم وذلك بإقامة مبنى المدرسة. ونحن فى مصر أشد الحاجة إلى قيام المجتمع المحلى فى الريف والمدينة بالمساعدة فى انشاء مدارس جديدة وتزويدها باحتياجاتها من الاثاث والأجهزة والمعامل والمكتبات.

٢٠- أما عن التكلفة والعائد عن الاستثمار فى التعليم، فإنه من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى الكثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم للطالب فى مرحلة التعليم الثانوى، وتصل إلى أرقام فلكية اذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى. ونخلص من ذلك إلى أن الدول النامية تنفق الجانب الأكبر من ميزانياتها التعليمية على عدد قليل من الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا. أما عن العائد النسبى الذى يحصل عليه خريجو المراحل التعليمية المختلفة، فإننا نجد أنه بالنسبة للدول الصناعية أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ١,٤ مرة دخل زميله الحاصل على التعليم الابتدائى فقط، وأن الحاصل على مؤهل عالى يحصل على دخل يساوى ٢,٤ مرة دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية. أما فى البلدان النامية فإن الفوارق كبيرة فمثلا دخل الحاصل على التعليم الثانوى يساوى ٢,٤ مرة دخل الحاصل على التعليم الابتدائى، أما الحاصل على مؤهل عالى فإن دخله فى السنة يساوى ٦,٤ مرة دخل الحاصل على مؤهل التعليم الابتدائى فقط.

٢١- وفى الدول النامية تزداد التكلفة الاجتماعية للتعليم بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى السلم التعليمى مع ازدياد التكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب ولكن بشكل بطىء. وكلما اتسعت الفجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة كلما أدى ذلك

إلى ازدياد الطلب على التعليم العالى. كذلك فإنه كلما إنخفضت التكلفة التى يتحملها الطالب فى المستويات العليا من التعليم (أو فى حالة وجود مجانية كاملة كما هو الحال فى الجامعات المصرية) كلما أصبح الطلب على التعليم الجامعى طلبا مفرطا. ويلاحظ أن الاستراتيجية المثلى من وجهة نظر المجتمع (أى التى تحقق الحصول على أقصى عائد اجتماعى من الاستثمار فى التعليم)، هى التى تركز على اعطاء كل التلاميذ الحد الأدنى من سنوات التعليم، وهى سنوات التعليم الابتدائى أو التعليم الأساسى. وبعد إنتهاء هذه المرحلة فإن التكاليف الاجتماعية الحدية تأخذ فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى فى الانخفاض. وعلى ذلك فإن أى استثمارات جديدة بعد ذلك من الممكن أن تعطى عائداً اجتماعياً سلبياً.

٢٢- يلاحظ ارتفاع نسبة المقدين بالتعليم العالى والثانوى فى مصر بالمقارنة بالكثير من دول من دول العالم الثالث وحتى بعض الدول الصناعية. إذ تصل النسبة الخاصة بالتعليم الثانوى إلى ٦٦٪ من مجموعة العمر، وإلى ٢١٪ بالنسبة للتعليم العالى، وإلى ٨٧٪ فقط بالنسبة للتعليم الابتدائى. بينما وصلت النسبة الخاصة بالفئة الأخيرة إلى ١٠٠٪ فى كل الدول الصناعية وفى الكثير من الدول النامية. ويؤدى انخفاض نسبة المقيدين بالتعليم الابتدائى فى مصر إلى انتشار الأمية بين الصغار. ويمكن الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى لكى يتمشى مع احتياجات الاقتصاد القومى عن طريق الآتى:

أ) تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب أكبر من تكاليف التعليم الفعلية فى مراحل التعليم التى تلى مرحلة التعليم الأساسى، مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى.

ب) تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجية الحديثة (وهى الصناعات عالية الانتاجية والأجر) والقطاعات التقليدية (مثل الزراعة

والأنشطة المرتبطة بها) حيث تنخفض الإنتاجية والأجور.

جـ) عدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة.

د) الربط بين مستويات الأجور وطبيعة الوظائف، أى فصل العلاقة القائمة بين الأجر المدفوع والمستوى التعليمى (أو الشهادة التى حصل عليها الفرد).

٢٣- أما عن طلاب الجامعات الامريكية، فقد أخذ أعداد هؤلاء الطلاب فى الزيادة بشكل واضح ابتداء من أوائل الستينات من حوالى ٣,٨ مليون طالب إلى حوالى ٧,٨ مليون طالب فى عام ١٩٨٦. وترجع الزيادة فى الأعداد إلي العوامل الآتية:

أ) عدم تفضيل رجال الأعمال لتوظيف الشباب المراهقين مما دفع هؤلاء الشباب إلى تكملة تعليمهم بالجامعات.

ب) تحمس المجتمع لتشجيع الشباب على الاستمرار فى الدراسة.

جـ) اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات فى الخمسينات والستينات خطوات للتوسع فى التعليم العالى وخفض تكاليفه، والتوسع فى إعطاء المنح الدراسية لمن يطلبها.

د) التوسع فى انشاء فروع لجامعات الولايات فى المراكز الحضرية.

هـ) توسع الشباب فى القيد بالجامعات أثناء حرب فيتنام، وذلك للحصول على تأجيل التجنيد.

و) اعتماد الشباب وخاصة من جانب الأقليات والنساء أن الشهادة الجامعية هى مفتاح الحصول على وظيفة جيدة.

ن) ازدياد معدل المواليد.

وبحلول نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تغيرت الأوضاع الاقتصادية فى الولايات المتحدة وأخذت أعداد الطلاب المسجلين فى الجامعات فى الثبات وأحيانا فى الانخفاض وذلك بسبب البطالة بين خريجى الجامعات، وارتفاع تكاليف التعليم الجامعى، وقلة المنح المقدمة من الحكومات المحلية والفيدرالية.

٢٤- أما عن طاقة الاقتصاد القومى على استيعاب الخريجين، فمن الملاحظ أن اقتصاديات الدول الصناعية مثل الاقتصاد الامريكى تستطيع استعياب أعداد

كبيرة من الخريجين على عكس الحال فى البلاد النامية، وذلك للأسباب الآتية:

أ) انخفاض العلاوة التى تعطى للمتعلمين فى البلاد المتقدمة بالمقارنة بالبلاد النامية.

ب) التوقعات الوظيفية المرتفعة التى ينتظرها خريجو المدارس والجامعات فى البلدان النامية، أى تفضيلهم للوظائف الجيدة. ومن الجدير بالذكر فإن القارة الافريقية فى أشد الحاجة إلى يد عاملة تحمل مؤهلات متوسطة وعالية. كما أنها فى أشد الحاجة إلى المعاهد الفنية والتكنولوجية التى تعطى شهادة بعد الثانوية العامة لكى تزود المجتمع باحتياجاته من اليد العاملة المتوسطة الفنية. ويجب تشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه المعاهد. وقد أصبح من المعروف أن المبالغة فى فروق المرتبات لصالح شاغلى وظائف معينة من شأنه أن يشجع الطلاب على هذه التخصصات مثل الطب، والصيدلة والهندسة وغيرها مما يؤدى فى النهاية إلى انتشار البطالة بين الخريجين فى التخصصات المذكورة كما هو حادث فى مصر حاليا.

٢٥- أما عن العلاقة بين التعليم والانتاجية الزراعية فقد ثبت علميا أن هناك ارتباطا بين عدد السنوات التى يقضيها العامل الزراعى فى المدرسة ومعدل الزيادة فى انتاجية المحاصيل الزراعية. أما عن العلاقة بين التعليم والصحة العامة والخصوبة، فقد ثبت أن هناك ارتباطا بين معدل الوفيات لدى الأطفال الرضع وعدد السنوات التى تقضيها الأم فى مرحلة التعليم، وأن معدل الوفيات المذكور ينخفض بصورة حادة إذا قضت الأم أكثر من أربع سنوات فى التعليم. كذلك فإن التعليم يؤدى إلى إنخفاض حجم الاسرة، أى أن التعليم هو أفضل وسيلة لتنظيم النسل والحد من الزيادة فى عدد السكان.

٢٦- التعليم المفتوح، أو التعليم عن بعد، أصبح منذ بداية السبعينيات محل اهتمام الحكومات والمؤسسات العالمية والاقليمية المهتمة بالتعليم والثقافة. وأصبح هذا النوع من التعليم وسيلة مواتية لتعليم من يصعب عليهم دخول الجامعات التقليدية سواء أكانوا من الصغار أو الكبار. وقد حدث تطور كبير فى نظام التعليم عن بعد خلال السنوات العشرين الماضية سواء من ناحية الكم أو الكيف. والتعليم التقليدى هو الذى يتم فيه التدريس وجها لوجه، أما التعليم عن بعد فهو الذى لا يقتضى حضور الطالب إلى مقر المحاضرات بالجامعة، بل يتم ارسال المادة العلمية اليه ويتم تصميم المادة العلمية بطريقة خاصة حتى يستطيع الطالب أن يستوعبها دون حاجة إلى تدخل من أحد ويتم عقد لقاءات بين الطلاب والمشرفين الأكاديميين فى التجمعات الطلابية المختلفة. ويتم عقد الامتحانات أيضا فى مراكز تجمع هؤلاء الطلاب. وبالإضافة إلى المادة العلمية المطبوعة التى ترسل إلى الطلاب فإنه يتم تسجيل بعض أجزء المادة العلمية على شرائط كاسيت، أو شرائط فيديو، أو ديسكات كمبيوتر إذا كانت طبيعة المادة تقتضى ذلك. أما عن نوعية الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد فهم ينقسمون إلى ثلاث فئات:

أ) طلاب شبان فى سن طلاب الجامعات التقليدية كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى والصين ومصر.

ب) طلاب كبار فى السن تجاوزوا سن الثلاثين عاما وهو ما يسمى بتعليم الكبار أو البالغين كما فى الولايات المتحدة وانجلترا.

جـ) أن قلة من البرامج حوالى ١٠٪ من اجمالى هذه البرامج يخصص لتعليم الصغار الذين تحول عوامل مختلفة لالتحاقهم بالمدارس التقليدية كما هو الحال بالنسبة للمركز الوطنى للتعليم عن بعد فى فرنسا.

٢٧- وقد انتشرت أنظمة التعليم عن بعد فى الكثير من دول العالم فقد افتتحت اندونيسيا جامعة تربوكا عام ١٩٨٤ وقد تم قبول ٦٠,٠٠٠ طالب، وكان الهدف تقليل الضغط على الجامعات التقليدية. وقد أدخلت زامبيا برنامج التعليم عن بعد فى جامعة زامبيا فى عام ١٩٦٧ وذلك بهدف زيادة عدد الحاصلين على مؤهلات

عالية لمواجهة احتياجات الحكومة. أما بولندا فقد أقامت الجامعة التربوية الإذاعية والتليفزيونية فى عام ١٩٧٤ وهى تابعة لمعهد وارسو التربوى وتركز على الاعداد النظرى والعملى للمعلمين أثناء الخدمة.

أما عن الصين، فقد تم انشاء جامعة الصين التليفزيونية مجددا فى عام ١٩٧٨، وذلك لتخريج الأعداد المطلوبة من اليد العاملة المؤهلة لمواجهة احتياجات خطط التنمية الاقتصادية. وقد ثبت أن الجامعات التقليدية لن تستطيع أن تخرج الأعداد المطلوبة. وتتبع الجامعة التليفزيونية المركزية ومقرها بكين، ٢٨ جامعة اذاعية وتليفزيونية اقليمية و٢٧٩ مؤسسة ملحقة على مستوى المحافظات والبلديات و٦٢٥ محطة على مستوى الأقضية والدوائر. وفى عام ١٩٨٦ بلغ عدد الطلاب المسجلين ٦٠٤ ألف طالب وهو ما يعادل ثلث عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات التقليدية فى الصين. وتخطط حكومة الصين لتوسيع نطاق الجامعات التليفزيونية لكى تستوعب ٤٠٪ من الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات خلال التسعينيات.

أما عن فرنسا فقد تم إنشاء نظام التعليم بالمراسلة عام ١٩٣٩ وذلك لخدمة طلاب منطقتى الالزاس واللورين. وبعد الحرب بقى هذا النظام وذلك لخدمة طلاب المدارس الذين يعانون من المرض أو الاعاقة بسبب الحرب. ومنذ عام ١٩٨٦ تغير اسم مؤسسة التعليم بالمراسلة ليصبح المركز الوطنى للتعليم عن بعد. وقد أخذ أعداد الطلاب فى الزيادة ليصل إلى ٢٤٠,٠٠٠ طالب فى عام ١٩٨٩، ٨٥٪ من الطلاب من كبار السن، ١٥٪ من صغار السن بالابتدائى والثانوى.

أما عن بريطانيا فقد تم انشاء الجامعة المفتوحة عام ١٩٦٩ وبدأت الدراسة عام ١٩٧١ بالنسبة لمرحلة البكالوريوس، وفى عام ١٩٨٠ بالنسبة لبرنامج التعليم المستمر. والجامعة بها ٧ كليات، ويتبعها ١٣ منطقة فى كل انحاء انجلترا، كذلك يوجد ٢٥٠ مركز تعليمى فى كل أنحاء البلاد. والجامعة المفتوحة البريطانية لا تطلب شروطا للالتحاق غير شرط العمر (لا يجب ألا يقل عن ١٨ سنة) وشرط الاقامة فى المملكة المتحدة. وبالتالى لا يشترط أى مؤهلات تعليمية للمتقدمين. ولكن يتم عادة التسجيل الأولى ثم يعقد اختبار يتم بعده استبعاد الراسبين وتسجيل

الناجحين بصفة نهائية. وتمنح الجامعة شهادة البكالوريوس BA وكذلك شهادة الماجستير والدكتوراه والدبلومات العليا. وتقوم الحكومة البريطانية بإعطاء الجامعة دعما سخيا، كذلك تحصل الجامعة على دخل من الصناعة وقطاع الأعمال مقابل الاستشارات التى تقوم بها الجامعة لهذه الجهات.

أما عن الولايات المتحدة، فقد انتشر نظام التعليم عن بعد فى الكثير من الكليات والجامعات، وذلك لتعليم الكبار. وقد قامت الجامعات بتعديل أنظمتها لكى تسمح بادخال برامج تعليم الكبار. وتقوم الجامعات التقليدية بتقديم هذه البرامج، ولكن بدون منح درجة علمية No-Credit. ويرجع الاهتمام فى الوقت الحاضر بالتعليم المستمر أو تعليم الكبار فى الولايات المتحدة إلى قلة عدد الطلاب الصغار بسبب انخفاض معدل النمو السكانى، والتغيرات التكنولوجية الكبيرة، وثورة المعلومات، والتغيرات الاجتماعية. وتتطلب بعض النقابات والاتحادات وكذلك الادارات الحكومية المختلفة ضرورة انضمام موظفيها لبعض برامج التعليم المستمر لتحديث معلوماتهم حتى يمكنهم الاستمرار فى أعمالهم أو للترقى فى الأعمال التى يشغلونها.

٢٨- أما عن نظام التعليم المفتوح فى مصر، فقد أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرار بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٨٩ بالموافقة على الأخذ ببرنامج التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى ادخال هذا النوع من التعليم فيها. والهدف من هذا النظام هو:

أ) منح درجات علمية (الليسانس أو البكالوريوس).

ب) اعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع.

جـ) التعليم المستمر للأفراد الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم وتجديد معلوماتهم لتتمشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

وقد كانت كلية التجارة جامعة الأسكندرية هى أول كلية فى الجامعات المصرية تطبق قرار المجلس الأعلى للجامعات بالأخذ بنظام التعليم المفتوح. وتم اضافة شعبة جديدة تسمى شعبة المال والأعمال. وقد صدر القرار الوزارى بانشاء الشعبة المذكورة بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٩٠. وسوف يحقق هذا النظام الكثير من

الفوائد للطلاب اذ أنه يقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بغض النظر عن المجموع أو سنة الحصول على الشهادة، كذلك فإنه يقبل الطلاب الحاصلين على الدبلومات الفنية. وبالتالى فإنه يفتح الباب مجددا أمام هؤلاء الطلاب للحصول على مؤهل جامعى. كذلك فإنه يقفل الباب الخلفى للدخول إلى الجامعات المصرية عن طريق الالتحاق بجامعة أجنبية لمدة عام ثم الالتحاق بعد ذلك بالجامعات المصرية. وسوف يتم امداد الطلاب المسجلين بالمادة العلمية المكتوبة بشكل خاص يسمح بامكانية الاستيعاب دون معاونة من أحد. كذلك فإنه سوف يتم تسجيل جزء من المادة العلمية على شرائط كاسيت، أو شرائط فيديو أو ديسكات كمبيوتر. وسوف يتم الاستعانة بمشرفين أكاديميين اقليميين فى أماكن تجمع الطلاب، وذلك لعقد لقاءات مع هؤلاء الطلاب كل أسبوعين، وذلك للإجابة على استفسارات الطلاب. وعلى الطالب أن يسجل فى ثلاث مواد على الأقل وفى ثمانية على الأكثر فى الفصل الدراسى الواحد. ولا توجد حدود زمنية لعدد السنوات التى سوف يقضيها الطالب فى الجامعة، وذلك للتمشى مع ظروف الطلاب الذين يعملون. ويسير النظام على أساس الساعات المعتمدة التى تقدر بعدد ١٣٦ ساعة موزعة على أربع سنوات. كذلك فإن هذا النظام يسمح بتسجيل الطلاب الكبار لمتابعة مقررات دراسية معينة لتحديد المعلومات أو لاكتساب خبرات جديدة وذلك دون الحصول على شهادة جامعية.

٢٩- أما عن اقتصاديات التعليم المفتوح، فإنها تختلف عن اقتصاديات التعليم التقليدى وذلك من ناحيتين. الأول: أن المبدأ فى التعليم المفتوح - فى الكثير من الحالات - أن الطالب يتحمل اجمالى التكاليف الخاصة بالعملية التعليمية. ثانيا: من ناحية تكاليف التعليم المفتوح، فإن هذا النظام يتميز بإرتفاع التكاليف الثابتة بشكل كبير وإنخفاض التكاليف المتغيرة بعكس الحال فى نظم التعليم التقليدية. وأنه يتميز بإرتفاع قيمة الاستثمارات الرأسمالية، وبشيوع ظاهرة وفورات الحجم الكبير. ومن ثم فإن التكلفة المتوسطة الخاصة بتعليم الطالب تأخذ فى الانخفاض كلما زاد عدد الطلاب المسجلين وذلك لتوزيع عبء التكلفة الثابتة على أكبر عدد من

الطلاب. ولذلك فإنه يجب قبول عدد كاف من الطلاب فى نظام التعليم المفتوح حتى يتم الاستفادة من وفورات الحجم الكبير. وينبغى تبعاً لذلك أن تقتصر كل جامعة (أو كلية داخل الجامعة) على التركيز على تقديم تخصص معين لكل الطلاب الراغبين فى هذا التخصص. فمثلا لا يصح أبدا التصريح لأى كلية تجارة أخرى – غير تجارة الاسكندرية – فى تقديم برنامج للتعليم المفتوح فى تخصص مماثل أو قريب من تخصص المال والأعمال. والتخصصات العلمية كثيرة وعلى الكليات الراغبة فى تقديم هذه الخدمة أن تبذل جهدا فى تحديد التخصصات التى ترغب فى تقديمها. وأن تبذل جهدا أكبر فى صياغة المادة العلمية التى ترغب فى توصيلها للطلاب حتى لا يتحول نظام التعليم المفتوح (أو التعليم عن بعد) إلى نظام للانتساب وبالتالى تفقد الجامعات المصرية مصداقيتها.